مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٧٥

الأربعاء، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٦/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فولر	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فليسيو
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد كويمانس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

تأبين الملك حسين عاهل الأردن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن الحزن والأسى العميق لوفاة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية. لقد كانت حياة الملك حسين كلها مكرسة للخدمة المتفانية لبلده وللبحث الدؤوب عن السلم والاستقرار والتفاهم في الشرق الأوسط. إن رحيله خسارة لا تعوض.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أنقل إلى صاحب الجلالة الملك عبد الله، وإلى الأسرة المكلومة وشعب الأردن، خالص تعازي المجلس.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على روح المرحوم صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية.

وقف أعضاء المجلس مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد سيلسو أموريم، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وإنني متأكد من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير أموريم لما يتمتع به من مهارة دبلوماسية كبيرة، أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من الممثلين الدائمين لإثيوبيا وإريتريا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (إثيوبيا) والسيد منقريوس (إريتريا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/133، التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى الآتية: S/1999/97 و S/1999/117 و S/1999/128 وهي رسائل مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٥ و ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة؛ وإلى الوثائق S/1999/104 و S/1999/115 و S/1999/119 و S/1999/131، وهي رسائل مؤرخة ٢ و ٤ و ٥ و ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة؛ وإلى الوثيقة S/1999/126، وهي رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوركينا فاصو لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي ممثل إثيوبيا، وأعطيه الكلمة.

السيد محمد (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر سلفكم على قيادته الممتازة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

لقد مرت تسعة أشهر تقريبا منذ أن ارتكب النظام الإريتري عملا عدوانيا ضد إثيوبيا واحتل أراضي إثيوبيا بالقوة. ولئن كانت إثيوبيا تدرك إدراكا كاملا حقها، كبلد

ذي سيادة، في الدفاع عن نفسها، فقد اختارت أن تسعى إلى التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. وبناء على ذلك، وكما يعرف المجلس معرفة تامة، قبلت إثيوبيا مقترحات سلام تستهدف إنهاء النزاع بالطرق السلمية، والمجلس على علم تام بقبول إثيوبيا لاتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري، الذي أعرب المجلس، في قراره ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عن تأييده الكامل له ودعا إلى تنفيذه الكامل دون تأخير.

ومن المعروف بشكل عام، والمجلس يعرف هذا جيدا، أن إريتريا رفضت جميع مقترحات السلام ولا تزال تسعى إلى زرع البلبلة بالتظاهر بأنها لم تنسحب من عملية منظمة الوحدة الأفريقية.

والحقائق غنية عن البيان. فخلال الأشهر التسعة الأخيرة لم يسع النظام الإريتري ولا مرة واحدة بإيجابية وعلى نحو بناء إلى حل الأزمة بين إريتريا وإثيوبيا. بل على العكس من ذلك، فقد عمل بكل السبل لإحباط جميع مساعي السلام على جميع الأصعدة، بما في ذلك السعي عن طريق الألاعيب والتكتيكات المعروفة جيدا، بما فيها ابتزاز الوسطاء.

وخلال الأشهر التسعة الأخيرة لم يكتف النظام الإريتري بتخريب ورفض جميع مقترحات السلام، بل قام أيضا بأعمال عسكرية استفزازية بغية إيجاد جو أزمة عامة ولتحويل أنظار المجتمع الدولي عن القضية الجوهرية، وهي انسحاب إريتريا من الأراضي الإثيوبية. ولذلك السبب تحديدا شرع النظام الإريتري في عمل عسكري واسع النطاق، بما في ذلك القصف الجوي لمدينة أديغرات في أيام ٤ و ٥ و ٦ شباط/ فبراير بينما كان مبعوث الأمين العام الخاص في المنطقة للعمل على إقناع إريتريا بقبول اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى رسالتي المؤرختين ٤ و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وإلى مرفقيهما، اللتين أبلغ فيهما رئيس المجلس بهذه الأعمال العسكرية الإريترية الأخيرة ضد المواقع العسكرية والأهداف المدنية الإثيوبية. وفي ظل هذه الظروف، وفي ضوء استمرار إريتريا في أعمال الاستفزاز، لم يكن هناك خيار أمام الحكومة الإثيوبية سوى ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، كما تنص بذلك صراحة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

والآن أود أن أدلي بتعليق موجز بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس. إن وفدي يرحب بأن المجلس يؤكد مجددا قراره ١٢٢٦ (١٩٩٩)، الذي يحث فيه إريتريا بقوة على قبول اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري دون تأخير. وأرحب أيضا بأن المجلس يؤكد مرة أخرى أن الاتفاق الإطاري يظل أساسا قويا وسليما لتسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا.

كذلك نود أن نسجل بأقوى العبارات تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ٧ من مشروع القرار. فمن الحقائق المعروفة جيدا أن إثيوبيا ضحية للعدوان الإريتري وأن أرضها قد احتلت بصورة غير شرعية عن طريق استخدام القوة لفترة تربو على ثمانية أشهر - حيث أنها قد شرعت الآن نتيجة لذلك في ممارسة دفاع مشروع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - وأنه مما يناقض المبادئ الأساسية وحس العدالة أن يعامل المعتدي وضحية العدوان على قدم المساواة وأن تصدر الدعوة لوقف مبيعات الأسلحة إلى البلدين.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بالكيفية التي عاملت بها عصبة الأمم إثيوبيا في الماضي في عام ١٩٣٦، عندما فرضت المنظمة حظرا على الأسلحة على كل من إيطاليا الفاشية وإثيوبيا، مع علمها التام بأن إيطاليا الفاشية - الطرف المعتدي - كانت مكتفية ذاتيا من الأسلحة، بينما إثيوبيا - وهي بلد فقير - كانت تحاول الدفاع عن سيادتها ضد دولة أوروبية عظمى في ذلك الوقت.

والتاريخ يعيد نفسه. فمن المعروف جيدا أنه، بما أن إثيوبيا ليست لها ولن تكون لها أية علاقات مع دول مارقة، ليس لديها إمدادات من الأسلحة. والدعوة إلى وقف مبيعات الأسلحة إلى كل من إثيوبيا وإريتريا بينما تظل الأخيرة محتفظة بمصادر تسليحها من دول التزامها بالقانون الدولي مشكوك فيه جدا في أفضل الأحوال، فإنها دعوة موجهة مباشرة فقط، في واقع الأمر، ضد إثيوبيا المطيعة للقانون، والبلد الذي ليست له أية مصادر من أي نوع للإمداد بالأسلحة. علاوة على ذلك، من الواضح أن إريتريا بلد له ساحل طويل، بينما إثيوبيا بلد غير ساحلي. ولا يحتاج الأمر قدرا كبيرا من الخيال لرؤية أي من البلدين سيكون بوسعه الاستمرار في استيراد الأسلحة رغم أية مطالبة بوقف مبيعات الأسلحة إلى كل من البلدين. ولذلك، فإن الفقرة ٧ من مشروع القرار هي، في خلاصة الأمر، موجهة ضد إثيوبيا.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن صبرنا غير المحدود واستعدادنا للتعاون مع الأطراف العاملة من أجل حل سلمي للنزاع - رغم أننا ضحية للعدوان - ينبغي ألا يفهم خطأ على أنه تراخ في عزمنا على الدفاع عن سيادتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إريتريا الذي أعطيه الكلمة.

السيد منقريوس (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذه الجلسة للنظر في مشروع القرار الحالي بشأن الصراع بين إريتريا وإثيوبيا. وبالفعل تقدر حكومتي انشغال المجلس الجاد بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وبالمستوى الخطير الذي أوصلته له الحكومة الإثيوبية. كذلك ترحب إريتريا بقرار المجلس إبقاء المسألة قيد نظره الفاعل.

إن حكومتي قد قدمت خطيا ردها المدروس على القرار الأخير المتعلق بالصراع بين إريتريا وإثيوبيا - وهو القرار ١٢٢٦ (١٩٩٩) - ولا حاجة بي لأن أكرره هنا. ومن نافلة القول أن المخاوف التي حاولت إريتريا أن تحذر منها المجلس في عرضها قد وقعت بالفعل للأسف. فإثيوبيا قد خرقت الهدنة القائمة بفعل الأمر الواقع منذ حزيران/يونيه وبدأت ثانية هجوما شاملا ضد إريتريا.

وأعضاء المجلس يعلمون أن إريتريا قد دعت دائما وباستمرار منذ بداية هذا الصراع إلى التخلي عن التهديد باستخدام القوة، وإلى التزام ثابت لا رجعة فيه بحل سلمي وقانوني للصراع، وإلى وقف ملزم لإطلاق النار أو إلى وقف للأعمال العدائية حتى يتسنى تهيئة مناخ مؤات لاستمرار عملية السلام ونجاحها. وقد شارك المجتمع الدولي بما فيه المجلس في ترديد تلك النداءات. وللأسف، رفضت إثيوبيا بتصلب تلك النداءات. وعلى الرغم من ذلك، ظلت إريتريا تشارك بحسن نية في جميع مساعي السلام التي تبذلها الأطراف المهتمة، في حين أنها أكدت مجددا أنه، رغم تهديدات إثيوبيا المستمرة واستعداداتها المعلنة للحرب، فإنها ما كانت لتكون البادئة بإطلاق النار.

ولقد أطلقت النيران على بلدي واضطر للدفاع عن نفسه في الهجوم الشامل الراهن الذي يشنه عليه النظام الإثيوبي. والواقع أن نية إثيوبيا وتأهبها للقيام بذلك لم يكونا خافيين أبدا على المجتمع الدولي. إن الحكومة الإثيوبية، اتساقا مع الإعلان الراهن لبرلمانها ومفاده أنه ما لم تنسحب إريتريا من طرف واحد وبدون شروط من أرضها التي تدعي إثيوبيا ملكيتها فإن إثيوبيا سترغمها على ذلك بالقوة، قامت في فعل أسوأ مما سبقه بتصعيد هذا الصراع من اشتباك حدودي قابل للاحتواء إلى حرب شاملة.

إن قيام إثيوبيا ببدء هذا الهجوم وانتهاكها للوقف الاختياري للهجمات الجوية نتيجة وساطة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم محاولتها غير المجدية والمعتادة لإنكار ذلك، فقد كان أمرا أكده جميع الذين تابعوا وشهدوا استعداداتها النهائية وقيامها الفعلي بشن الهجوم الحالي وتنفيذه. ونحن واثقون من أن هذا الأمر تدركه حكومات الدول الأعضاء أيضا، حيث أن ممثلي المجتمعات الدبلوماسية في أي من البلدين أو في كليهما، بمن فيهم ممثلو حكومات أعضاء المجلس، قد تابعوا أو شهدوا الحقائق بأنفسهم.

وتلخيصا لتقارير الأكثرية الساحقة من شهود العيان المستقلين عن التطورات في الميدان كتبت صحيفة "غلوبال انتليجنس أبديت" قائلة

"إن إثيوبيا شنَّت هجوما على جارتها إريتريا في ٦ شباط/فبراير يستهدف على ما يبدو استعادة المنطقة الحدودية المتنازع عليها".

واستطردت محذرة أن

"المشكلة بالنسبة للمنظمات الدولية التي تحاول التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين هي أن النزاع ليس بسيطا. وما كانت إثيوبيا لتنفق ما يقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار على السلاح منذ حزيران/يونيه الماضي لمجرد استعادة قطعة أرض جدباء".

وفيما يتعلق بانتهاك الوقت الطوعي للهجمات الجوية فإن الرئيس كلينتون نفسه، الوسيط ومن ثم الحارس الأمين فيما يتصل بهذا الوقف، أشار بوضوح إلى أن إثيوبيا هي التي فعلت ذلك قائلا:

"أنا أشعر بانزعاج شديد إزاء استخدام القوة الجوية في الآونة الأخيرة الأمر الذي يصعِّد الصراع وينتهك الوقف الطوعي المتفق عليه. وأحث

الحكومة الإثيوبية على الامتناع عن استخدام طائراتها كما تفعل حاليا على طول الحدود".

وروى عدد كبير من شهود العيان المستقلين للقصف الجوي الإثيوبي للبلدات وسائر المراكز المدنية، بما في ذلك المخيمات التي أنشئت لإيواء المبعدين من إثيوبيا، على بعد زهاء ٣٠ كيلومترا من جبهة الحرب، قائلين إن هذا القصف أسفر عن مقتل مدنيين أبرياء وتدمير للممتلكات.

ولا يمكن أن يغيب عن بال أعضاء المجلس الخطر الذي تشكله الحرب الشاملة التي تشنها إثيوبيا على أمن المنطقة كلها وما يتجاوزها، فضلا عن نتائجها السلبية على عملية التوصل إلى حل سلمي للنزاع الحدودي. وفي حين أن هذه هي حقائق ونتائج استمرار الحكومة الإثيوبية في اللجوء إلى القوة، من المحزن والمؤسف حقا أن يتغاضى مجلس الأمن، وهو الهيئة المناطة بها مسؤولية كفالة الأمن الدولي، عن هذا الخطر ولا يدين النظام الإثيوبي على لجوئه غير المسؤول إلى القوة لحل ما هو بالفعل نزاع حدودي. إن عدم القيام بذلك، أي السماح للنظام الإثيوبي بالاستمرار في شن حرب مع الإفلات من العقاب منتهكا سيادة بلد آخر، لن يكون من شأنه سوى تشجيع إثيوبيا على الاستمرار في طريق الحرب، كما فعلت حتى الآن، مع ما يستتبعه ذلك من نتائج وخيمة جدا. وسيتعيَّن على مجلس الأمن عندئذ أن يتشاطر المسؤولية عن تلك النتائج.

إن إثيوبيا وحدها تتحمل المسؤولية الكاملة عن بدء هذا الصراع وتصاعده إلى حرب شاملة بما في ذلك بدء الهجوم الحالي. وإريتريا تحث مجلس الأمن على أن يحيط علما بهذه الحقيقة وأن يتخذ الإجراء المناسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار (S/1999/133) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي:

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٧ (١٩٩٩).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.